# انقلاب النيجر: «أبـــــرزها مـــبادرة الجزائر. هل تنجح مبادرات التسوية في وأد خيار التدخل العسكري لقوات الإيكواس؟»

د. عبد الرزاق غراف

بعد قرابة الشهر من الانقلاب العسكري في النيجر ما زالت البلاد التي تعتبر من أكبر مصدري اليورانيوم في العالم تشهد حالة من الغموض الذي يتسّم بها مستقبل المشهد السياسي ، رغم التراجع النسبي في خيار استخدام القوة العسكرية من طرف دول الإيكواس لإعادة الرئيس المعزول «محمد بازوم» إلى السلطة، إلا أن تشبّث كل الأطراف بمواقفها يجعل من هذا الخيار أحد السيناريوهات الواردة، حتى لو تراجعت إمكانية حدوثه انتظارا لما ستفرزه بعض الجهود الإقليمية الرامية للتسوية السلمية للأزمة في النيجر.

بالموازاة مع مقاربة «إيكواس» للحل في مقابل تعنّت قادة الانقلاب الذين يقدّمون رؤية مخالفة لما تبتغي دول الإيكواس ومن وراءهم فرنسا التي لا يّخفون رغبتهم في تصفية وجودها العسكري وحتى الدبلوماسي بعد قرار طرد السفير الفرنسي في النيجر، وضمن هذه الجهود الإقليمية برز تصاعد دور الجزائر التي تشارك النيجر في حدود برية تزيد عن ١٠٠٠ كلم مربع، والتي يعدّ أمنها القومي وبحكم حتمية

الجغرافيا السياسية أحد أكبر المتأثرين بالتداعيات السلبية لأي تدخل عسكري تقوده «الإيكواس»، دور جُسّد من خلال المبادرة الدبلوماسية التي طرحتها الجزائر بعد قيام وزير خارجيتها بزيارات مكوكية لمعظم دول الإيكواس التي من المحتمل أن تشارك قواتها في التدخل العسكري المحتمل بداية من نيجيريا إلى البنين وصولا إلى غانا بالموازاة مع زيارة الأمين العام لوزارة الخارجية الجزائرية إلى النيجر ولقاءه بقادة الانقلاب، وقد ارتكزت مبادرة الجزائر الرافضة لأي تدخل عسكري لقوات الإيكواس على ما يلي:

- التأكيد على مبدأ عدم شرعية التغييرات غير الدستورية الذي رسخته القمة الافريقية في الجزائر سنة ١٩٩٩، مع ضرورة تعزيزه بآليات جديدة خلال قمة الاتحاد الافريقي القادمة.

## أولا/ الترتيبات

- تحديد فترة ستة أشهر لبلورة وتحقيق حل سياسي يضمن العودة إلى النظام الدستوري والديمقراطي في النيجر.

- صياغة ترتيبات سياسية بمشاركة جميع أطراف الأزمة في داخل النيجر دون اقصاء لأي جهة كانت، تكون تحت اشراف سلطة مدنية تتولاها شخصية توافقية تحظى بالإجماع تُفضي لإستعادة النظام الدستوري في البلاد.

## ثانيا/ الضمانات

- مقاربة الجزائر تقوم على تقديم العديد من الضمانات التي تكفل ديمومة الحل السياسي وتضفي قبولا له من جانب جميع الأطراف بما ينعكس إيجابا على مسار تسوية الأزمة، وهي حتمية لا يمكن ضمانها إلا عبر ترسيخ مبدأ المقاربة التشاركية التي تتبلور بواسطة تكثيف حجم وطبيعة الاتصالات الجارية بين مختلف هذه الأطراف والتي ستكون في ثلاث اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول: داخلي/ يكون جامعا لكل الأطراف الداخلية المعنية والفاعلة في النيجر سواء منها السياسية والعسكرية والاقتصادية أو حتى الدينية والاجتماعية.

الاتجاه الثاني: اقليمي/ ومرتبط بدول الجوار الإقليمي لدولة النيجر وفي مقدمتهم دول الإيكواس وبخاصة نيجيريا القاطرة الأمامية لهذا التكتل ورئيسته الحالية.

الاتجاه الثالث: دولي/ والمرتبط بالدول الراغبة في إيجاد مخرج لهذه الأزمة عبر توفير شروط التسوية السياسية المنشودة، وفي هذا الإطار تدخل زيارة وزير الخارجية الجزائري إلى الولايات المتحدة قبل أسبوع حين التقى نظيره الأمريكي فيما بدى يومها أنها الخطوة الأولى للجزائر لدعم رؤيتها للحل.

## ثالثا/ مقترح تنظيم مؤتمر دولي للتنمية

- كما نصت المبادرة الجزائرية على تنظيم مؤتمر دولي حول التنمية في الساحل بهدف تشجيع المقاربة التنموية وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ برامج تنموية في هذه المنطقة، فالإستقرار والتنمية محدّدان لا ينفصلان ويكمل الواحد منهما الآخر بصفة مستدامة.

## حوافز وتحدّيات أمام جهود التسوية السياسية للأزمة في النيجر/

### دوليا/

جهود التسوية ومن أهمها مبادرة الجزائر تأتي وسط حراك غربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وسط غياب فرنسي، يهدف هذا الحراك الى إيجاد مخرج للوضع الحالي يجنّب المنطقة برمتها تداعيات تفجّر الحرب في النيجر بعد عدم قدرة دول الإيكواس على حلحلة الأمور سياسيا وتهديدها بالتدخل العسكري في حال استنفاذ الجهود الدبلوماسية.

قرار قادة الانقلاب في النيجر بطرد السفير الفرنسي والذي عبّر عن حالة القصور التي أبانت عليها المقاربة الفرنسية في التعامل مع انقلاب النيجر، تزامنا مع استقبال هؤلاء القادة لبعض الوفود غير الرسمية لدول الإيكواس «شيوخ وزعماء» هو رسالة ضمنية من طرف هؤلاء القادة بأنهم مصرّين على قطع العلاقة مع المستعمر القديم صاحب النفوذ الجيو اقتصادي والجيو سياسي في هذا البلد الذي ينزح أكثر من نصف سكانه تحت خط الفقر، كما أنه رسالة إلى دول الإيكواس بأن أي تسوية يجب أن تكون منفصلة عن المبتغى الفرنسي الرامي إلى توريط قوات الإيكواس في حرب إقليمية لا تخدم سوى المصالح الكولنيالية الفرنسية التقليدية.

القرار الأمريكي بتعيين سفيرة للولايات المتحدة في النيجر رغم غياب أي بوادر من طرف قادة الانقلاب إلى إعادة الرئيس السابق إلى الحكم، يوحي بوجود هوة بين الموقفين الفرنسي والأمريكي في التعامل مع ما يحصل من احداث، فالولايات المتحدة التي ظلت طيلة عقود غير متحمسة لمضايقة حليفها الفرنسي في مناطق نفوذه التقليدية، تجد نفسها اليوم أمام حتمية مراجعة استراتيجيتها بما يتوافق مع الرهانات الجديدة التي أفرزها تراجع النفوذ الفرنسي في هذه المناطق والطموح الصيني والروسي من أجل ملأ الفراغ الناجم عن ذلك، وهو رهان يتطلب تحرّكا أمريكيا عاجلا حتى لو تنافى ذلك مع الموقف الفرنسي المتشبّث بمصالحه التقليدية.

### إقليميا/

عديدة هي المحدّدات التي ساهمت في رسم معالم سير الأحداث على النحو الذي جرت عليه، إلا أن الثابت أن التداعيات الداخلية والإقليمية التي من الممكن أن تنتج عن خيار التدخل العسكري من طرف قوات الإيكواس، خاصة في ضوء الترابط القبلي بين النيجر وبعض دول الإيكواس إلى جانب ظهور تكتل إقليمي بين النيجر ومالي وبوركينافاسو هدفه مجابهة أي تدخل لقوات الإيكواس، وبغض النظر على القدرة الفعلية لهذا الحلف الثلاثي في تبنّي هذا الخيار على أرض الواقع، إلا أن قرار قادة الانقلاب في النيجر بفتح المجال الجوي والحدود البرية أمام قوات عسكرية قادمة من مالي وبوركينافاسو كان قد قطع الشك باليقين على إصرار هذه الدول على الدفاع عن النيجر بغض النظر عن الإمكانيات اللازمة لذلك، وهي تطورات إقليمية ساهمت في زيادة مخاطر التدخل العسكري المحتمل من قوات «إيكواس».

### داخليا/

رغم حالة القبول الشعبي الكبير الذي تلقاه سلطة الانقلاب العسكري والذي عبّرت عنه المسيرات الداعمة له، ورغم الخطوات التي قام بها قادة الانقلاب عبر منحهم رئاسة الحكومة لشخصية مدنية وتحديدهم لفترة المرحلة الانتقالية بثلاث سنوات، إلا أن استفراد اطراف معينة دون غيرها برسم معالم هذه الفترة هو أمر يحمل في طياته الكثير من عوامل اللا استقرار مستقبلا، ومنه فإن حوارا بناءا يجمع في طياته جميع الأطراف السياسية والاجتماعية بما فيهم المكون العسكري والقبلي وحتى الديني هو السبيل الوحيد نحو التأسيس لحل دستوري توافقي ينعكس إيجابا على حالة الاستقرار الداخلي.

باحث أول بمركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net